اوضاع القطاع الزراعي في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي

الغاية من هذه الدراسة ، عرض موجز لوضع القطاع الزراعي ، والشروط التي تمت خلالها عملية التطور الزراعي في الضفة الغربية منذ ١٩٦٨ "١" . ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار ان دراسة القطاع الزراعي او دراسة اقتصاديات الضفة الغربية كوحدة مستقلة امر صعب ، ولا يؤدي بنا الى نتائج مضمونة . وفي الحقيقة ان الصراع العربي – الاسرائيلي خلال السنوات الماضية كان مهيمنا . فقبل سنة ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية جزء مكملاً للاردن ، الذي ركز معظم جهوده التنمويه على الضفة الشرقية . وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ احتلت اسرائيل الضفة الغربية ، واخضع التطور الاقتصادي – الاجتماعي كنتيجة لذلك ، الى شروط املتها مصلحة اسرائيل ومخططاتها . وبالرغم من ذلك فانه من الاهمية بمكان أن نراقب ونراجع ونقيم الوضع والمشاكل والخيارات المتاحة بالنسبة الى الزراعة . ويجدر القول ، ان الاتجاهات التي يمكن ادراكها وكثافة المشاكل شبيهة بتلك المشاكل في قطاع غزة .

أ – النمو في الاقتصاد والزراعة .

١ – الاقتصاد :

في البداية ، يجدر ايراد بعض الملاحظات حول النمو الاقتصادي .

ان مصادر واستعمالات كافة الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ – ١٩٧٦ ، مبينة في الجداول الملحقة رقم ١و٢ (الاسعار الثابتة والمتغيرة بالتتابع). كما هو مبين من الجدول رقم ١ ، فان اجمالي الناتج القومي حسب اسعار السوق ازداد بوتائر حقيقية، وبنسبة سنوية ١٣,٦٪ خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ – ١٩٧٦ .

ان القوة الرئيسية المؤثرة التي تميز اقتصاد ما بعد ١٩٦٧ عما قبل الحرب ، والتي تعتبر مصدر مهم للنمو ، هذه القوة هي التحويلات النقدية التي تتم من تشغيل العمال العرب في اسرائيل "٢" .

★ عن التقرير الشهري الذي يصدر عن قسم الدراسات ، مكتب الارض المحتلة ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " ، ايلول ١٩٧٩ .

الجدول رقم (١)

تطور معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج المحلي والقومي للضفة الغربية حسب اسعار ١٩٦٨ ، ١٩٦٨ – ١٩٧٦ . (ملايين الليرات الاسرائيلية ، بالنسبة الثابتة).

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	
اجمالي الناتج المحلي حسب اسعار السوق	٣٣٢	٣٨٢	٤٠٤	٤٧١	٥٧٨	٥٢٧	٦٨٨	٦٥٠	٧٥٩	١٠,٦
مدفوعات وصلت من الخارج	١٧	٤٧	٦٨	١١٨	١٥٨	١٦٧	١٩٠	١٩٢	١٧٨	٣٠,٦
مدفوعات اصل ارسلت الى الخارج	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	
اجمالي الناتج القومي حسب اسعار السوق	٣٤٤	٤٢٣	٤٦٦	٥٩١	٧٤٣	٧٠٥	٨٩٢	٨٥٥	٩٤٩	١٣,٦

المصدر : الجداول الملحقة رقم (١) و(٢) في نشرة الزراعة والتنمية ، الصادرة عن « اكوا » – ١٩٧٩ .

أ – الاساس المعتمد

ان انجاز النمو الاقتصادي يساء فهمه عند الاعتماد على سنة ١٩٦٨ كأساس . ولقد قدر ان المستوى المنخفض للانتاج الحاصل سنة ١٩٦٨ كان ٣٠٪ اقل من المستوى ما قبل الحرب ، وبالتحديد الانتاج الذي حصل سنة ١٩٦٥ "٣" . وهكذا فان معدل النمو المركب لاجمالي الناتج القومي (حسب اسعار السوق لسنة ١٩٦٨) محسوبا بالاعتماد على سنة ١٩٦٨ كأساس (٤٩٣ مليون ليرة اسرائيلية) كان ٨,٥٪ سنويا ، مما يشير الى توسع في مستويات الدخل والانتاج يتعدى مستوى ما قبل حرب ١٩٦٧ . ان الاختلاف بين هاتين الصورتين يعود الى النهوض من التمزق الذي سببته الحرب والاحتلال . وواضح ان معدل النمو السنوي والذي يبلغ ٨,٥٪ هو شيء اكثر واقعية . وهذا يتوافق مع نسبة ٨٪ كمعدل للنمو السنوي للاراضي خلال الفترة التي تمتد من ١٩٦٠ – ١٩٦٧ ، ومع معدل النمو الحاصل في الدول العربية المجاورة خلال نفس الفترة (حتى ان معظم الدول العربية كانت النسبة فيها اعلى) "٤"

٢ ـ الزراعة :

الجدول رقم (٢) يشير الى ، الناتج الاجمالي ، متوسط الاستهلاك واجمالي القيمة المضافة الزراعة حسب الاسعار المتغيرة خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ .

هناك تراجع في اجمالي الناتج الزراعي مبين في الجدول الملحق رقم (٣). وليست لدينا معطيات حسب الاسعار الثابتة ، ولكن ، على وجه التقريب فان اجمالي الناتج الزراعي حسب الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٨ قد حسبت في الجدول الملحق رقم (٤).

ان معدلات النمو التي حسبت من معطيات قدرت حسب الاسعار المتغيرة ، لا معنى لها ، لانها تحوي عناصر كثيرة من التضخم ، احدى المظاهر البارزة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنوات المنصرمة . وكما هو مبين من الجدول رقم (٢)، فان معدل النمو السنوي لقيمة اجمالي الانتاج الزراعي وذلك حسب الاسعار الثابتة وكان ٧,٩٪ خلال الفترة تحت الدرس . وهذا يعني المساواة في المستوى الذي حصل في الاقتصاد .

وفي الحقيقة ، عند عزل التقلبات الكثيرة التي تحصل بالنسبة للناتج (تبعا الى الاعتماد الكلي في الزراعة على المطر)، فان حصة الزراعة بالنسبة الى القيمة المضافة بقيت ثابتة على ٣٥ ـ ٣٦٪ ، بشكل ملحوظ خلال الفترة تحت الدرس .

الجدول رقم (٢)

الانتاج الاجمالي ، متوسط الاستهلاك (حسب الاسعار الجارية) والقيمة المضافة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ . (بملايين الليرات الاسرائيلية بالنسبة المئوية)

	الناتج الاجمالي (حسب الاسعار الجارية)	متوسط الاستهلاك (حسب الاسعار الجارية)	اجمالي القيمة المضافة (حسب الاسعار الجارية)	الناتج الاجمالي (حسب اسعار ٦٨) « ب »	اسهام الزراعة في اجمالي الناتج المحلي حسب عامل الكلفة)
١٩٦٨	١٣٥,٠	٢١,٤	١١٣,٦	١٣١,٩	٣٦,٢
١٩٦٩	١٨٠,٤	٢٧,٠	١٥٣,٤	١٦٥,٧	٤٠,٦
١٩٧٠	١٧١,٩	٣٠,٩	١٤١,٠	١٤٧,٥	٣٥,٢
١٩٧١	٢٣٨,٧	٣٥,٣	٢٠٣,٤	١٧٠,١	٣٦,٥
١٩٧٢	٣٤٧,١	٤٢,٩	٣٠٧,١	٢٢٣,٦	٣٦,٨
١٩٧٣	٤٠٣,٥	٦٣,٥	٣٧١,٩	١٩١,١	٣٨,٠
١٩٧٤	٨٩٣,١	٩٧,٦	٧٩٥,٥	٢٨٧,٤	٤٥,٠
١٩٧٥	٩١١,٠	١٩٧,٤	٧١٣,٦	٣٠٨,٨	٢٩,٩
١٩٧٦	١٥٣٥,١	٢٩٢,٢	١٢٤٢,٩	٢٤١,٠	٣٤,٩
معدل النمو السنوي « ا »	٣٥٠٩	٣٨,٠	٣٥,٥	٧,٩	

المصدر : الجداول الملحقة رقم (٣) و(٤) ، والمكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ، ونشرات مختلفة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧ .

أ ـ الاساس المعتمد .

ب ـ ما عدا كميات هامشية من مختلف المواشي ومنتوجات المحاصيل والغابات .

وعلى أي حال ، فانه بالاعتماد على امكانيات الانتاج والمنجزات التي حصلت خلال السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، يمكن القول دون ريب ، بان التوسع الصافي في الانتاج الزراعي لم يتعد ٤,٥٪ سنويا خلال الفترة قيد الدرس . وبالطبع فان هذا الانجاز الاخير يحظي بالرضا اذا ما قورن بتلك النتائج التي حصلت عليها دول الاكوا .

ان المسألة المهمة التي يجب مراعاتها هي ان القطاع الزراعي لم يشهد ذلك التوسع الدراماتيكي الذي ادعته بعض المصادر . ولكن هناك مؤشرات توحي بان الجهود المبذولة في عملية التطوير تلاقي بشكل خاص مشاكل خطيرة واساسية . والذي حصل فعلا للزراعة في الضفة الغربية خلال العقد المنصرم كان تغييرا جذريا في المجال الزراعي كنتيجة لتنفيذ سلسلة من السياسات والتي نادرا ما كانت تخدم مصالح السكان المحليين على المدى الطويل .

ان التغيير والنمو الذي حصل في هذا القطاع قد انجز فقط بسبب الزيادة في فعالية العمليات الاقتصادية . وبالتدريج ، فان موارد الرزق والزراعة التقليدية قد استبدلت بزراعة دخل فيها الراسمال بشكل كثيف ووجهت حسب متطلبات السوق .

ومهما يكن ، ولما لذلك من اهمية نرى انه لم يطرأ أي جهود تحسينية او توسع في قاعدة الموارد . وفي الحقيقة فان قاعدة الموارد الزراعية قد تقلصت . وان الحقيقة التي تقول بان التطور الذي حصل بالنسبة للقاعدة المادية والمؤسساتية في الضفة الغربية قد بقي ساكنا ، سوف يكون لها ايحاءات خطيرة بالنسبة للتطور الزراعي على المدى المتوسط والطويل وبشكل عام وعلى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي كذلك .

ب ـ هيكلية ونمو الانتاج الزراعي

١ ـ الهيكلية :

التغيرات التي حصلت في هيكلية اجمالي الانتاج الزراعي يمكن ملاحظتها في الجدول رقم (٢). وكما رأينا اعلاه ، فان التعافي الذي حصل في هذا القطاع بعد سنة ١٩٦٧ والتقلبات الكبيرة التي حصلت في انتاج الزيتون ، ولدى اقل بالنسبة لمحاصيل الحقول ، قد شوهت هذا الاتجاه . ويعتقد بان الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ كافية للوصول الى استنتاجات مفيدة ، عندما نحيد عدم الثبات الذي يحصل في انتاج الزيتون وذلك بجعله ثابتا . وهكذا فان سنة ١٩٦٩ (وهي سنة جيدة) قد اختيرت للمقارنة مع سنة ١٩٧٦ (وهي سنة جيدة ايضا).

ان ثلثي الايراد الزراعي تقريبا في الضفة الغربية يأتي من انتاج المحاصيل ، والثالث الباقي من منتوجات المواشي . وخلال العقد المنصرم ، فان اسهام كلا هذين القطاعين لم يشر الى اي اتجاه محدد ، ولكن بقي على نفس المستوى .

الجدول رقم (٣)
هيكلية اجمالي الانتاج الزراعي
في الضفة الغربية ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٦ (بالنسبة المئوية)

السلع ومجموعات سلعية	بلغة مادية (قيست حسب اسعار ١٩٦٨)		بلغة مادية حسب الاسعار الجارية		الزيادة السنوية في وحدة القيم ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ (الاساس المعتمد)
	١٩٦٩	١٩٧٦	١٩٦٩	١٩٧٦	
محاصيل الحقول	١١,٩	٦,٨	١١٠٩	٧٠٧	٢٨,٨
الخضار	١٢,٧	١٩,٩	١٣,٠	١٧,٦	٢٥,٤
البطيخ	٢,١	٠,٣	٢,٦	٠,٢	٢٣,٧
الزيتون	٢٢,٦	١٤,٥	١٩,٣	١٩,٥	٣٤,٤
الحمضيات	٧,٠	١٠,٧	٧,٧	٩,٤	١٩,٢
ثمار اخرى	١١,٨	١٤,٢	١٢,٨	١٤,٥	٢٥,١
محاصيل لحوم	٦٨,١	٦٦,٤	٦٧,٢	٦٩,٠	ـــ
حليب	١٩,٠	٢٢,٧	١٨,١	٢٠,٥	٢٤,٨
بيض	١٠,٩	٨,٩	١٠,٠	٨,٧	٢٧,١
منتوجات المواشي	٢,٠	٢,٠	٢,٦	١,٢	١٨,٣
احراج وثمار جديدة	٣١,٩	٣٣,٦	٣١,٣ (ب)	٣٠,٦ (ج)	
	« د »	« د »	١,٤	٠,٤	
الاجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر : جمعت من الجداول الملحقة ٣ ، ٤ ، ٥ . من نشرة الزراعة والتنمية الصادرة عن « اكوا » ١٩٧٩ .

أ ـ قدرت تقديرا

ب ـ بما في ذلك ٠,٦٪ منتوجات مختلفة .

ج ـ بما في ذلك ٠,٢٪ منتوجات مختلفة .

د ـ ليست محسوبة في الاجمالي .

بين قطاعات المحاصيل المختلفة ، فان الاهمية المتصلة بكل مجموعة من السلع المختلفة قد تغيرت بشكل ملحوظ .

ان حصة الزيتون ، ومحاصيل الحقول (الحبوب ، القطانة والسمسم) والبطيخ قد تناقصت لصالح الخضار بشكل خاص ، والحمضيات وثمار اخرى . ومن المفيد ملاحظة انه بالنسبة الى القيمة

(حسب الاسعار الجارية)، فان الزيتون قد حافظ على اهميته التي تبلغ ١٩,٥٪ بينما نرى ان حصة الحمضيات لم تزدد بشكل يعتبر . ويعزى هذا الامر في كلا الحالتين الى حركة الاسعار التي نلاحظها في هذه المحاصيل ـ الزيادة في قيم الوحدة (او اسعار المزرعة) من الزيتون ـ كانت شديدة ، بينما بالنسبة للحمضيات بقيت تماما تحت المعدل .

وفوق كل ذلك فان انتاج الزيتون قد بقي اهم انتاج اقتصادي . وبالنسبة الى القيمة فان انتاج الخضار يتوقع له ان يتخطى انتاج الزيتون في الاهمية خلال السنين القليلة القادمة .

اما في قطاع المواشي ، فان الاهمية المتصلة بانتاج اللحوم قد ازدادت بشكل ملحوظ (بزيارة ٢,٧٪) لتصل الى ٢٢,٧٪ سنة ١٩٧٦ . وعلى العكس من ذلك فان حصة انتاج الحليب قد هبطت ٢٪ من ٨,٩٪ من اجمالي الانتاج سنة ١٩٧٦ . ومن الملاحظ انه بالنسبة الى القيمة فان حصة انتاج البيض قد هبطت ١,٢٪ اقل من الاجمالي (ناقص ١,٤٪) وذلك تبعا الى الزيادات التي تحصل الى الاسفل بالنسبة الى المعدل في قيم الوحدة من الانتاج .

٢ ـ التطوير :

ان الجدول رقم (٤) يعطي صورة واضحة عن انتاج المحاصيل والمواشي في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦ . وكما هو مبين فان انتاج الحمضيات والخضار قد قفز بدرجات عالية تبلغ ١٢,٦٪ و١٢,٢٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ . وفي الحالة السابقة نرى ان المكاسب قد مثلت زيادة صافية على معدلات ما قبل الحرب ، بينما في الحالة الاخيرة نرى ان الزيادات في الانتاج قد مثلت عودة وبزيادة قليلة الى معدلات انتاج ما قبل الحرب سنة ١٩٧٦ . ان المصدر الرئيسي للنمو في الانتاج قد ازداد زيادة مثمرة ، وذلك كنتيجة للتوسع الفاعل في العمل الذي قامت به اسرائيل "٥" .

ان الزيادة في انتاج الحمضيات (ولدى اقل بالنسبة لثمار اخرى) هو نتيجة لعاملين :

اولا : ان طرق الانتاج قد تحسنت بشكل باهر في السنوات الاخيرة (وبشكل خاص وسائل الري والتخصيب).

ثانيا : وهذا هو المهم ، كانت هنالك عمليات غرس مكثفة للاشجار المثمرة قبل سنة ١٩٦٧ ، بين ١٩٦٢ و١٩٦٦ ، اكثر من الف هكتار قد زرعت حمضيات ، وهذا ما يقارب ٤٠٪ من الاراضي التي تزرع حاليا . ولكن الانتاج يعاني من امراض الفيروس الكثيرة ، ومن الحاجة الى برعمت الاشجار ، بينما التوسع اكثر في الزراعة يبدو وصعبا اذا لم يكن مستحيلا ، وذلك لعدم وجود امكانية استغلال مزيد من موارد المياه .

الجدول رقم (٤)

منتوجات الحاصيل والمواشي في الضفة الغربية ، ١٩٦٥ – ١٩٧٦ (الاف الاطنان ، بالنسبة المئوية)

مجموعة السلع	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	(أ) ١٩٧٦
محاصيل الحقول	١٥١,٦	٧٢,٩	٢٣,٥	٤٢,٠	٢٩,٥	٤٦,٥	٥٥,٣	٤٣,٣	٦٣,٩	٣٨,٣	٢٤,٩	٤,٧
خضار وبطاطا	١٣٨,٨	١٣٨,٣	٦٠,٠	٦٥,٠	٨٧,٠	٨٥,٤	١٠٣,١	٩٣,٤	١٣٨,٥	١٣٩,٩	١٤٧,٣	١٢,٢
بطيخ وبقطين	١٢٥,٤	٣١,٨	٣٦,٠	٢٠,٥	١٢,٧	١٤,٠	٨,٠	٣,٣	٤,٢	٣,٦	٥,٣	٤,٩-
الزيتون	٣٧,٤	٢٢,٨	٢٨,٠	٥٣,٥	١٥,٠	٣,٠	٧,٠	٢١,٠	١١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,١
الحمضيات	٣١,٣	٣١,٥	٣,٠	٣٣,٠	٣٥,٢	٣٨,٠	٤٧,٦	٥٨,٦	٦١,٥	٦٣,٨	٧٤,١	١٢,٦
ثمار اخرى	١٠٠,٥	١٣١,٩	٤٧,٩	٤٤,١	٤٥,٨	٥٠,٠	٥٦,٥	٦١,٨	٧١,٠	٧٨,١	٧٦,٦	٨,١
لحوم	...	...	١٠,٣	١٢,٩	١٥,٣	١٥,٧	١٨,٧	٢٠,٢	٢٢,٠	٢١,٤	٢٢,٤	٩,٨
حليب	...	...	٣٠,٣	٣٤,٩	٣٧,١	٣٨,٢	٤٣,٨	٤٤,٣	٤٤,٧	٤٦,٠	٤١,٥	٤,٣
بيض (بالملايين)	...	...	٢٥,٠	٢٨,٠	٣٠,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٦,٣

المصدر : ب . ابو الحوايج ، الاطلس الزراعي للاردن ، عمان ، ١٩٧٣ ، صفحة ٢٤٠ .
والمكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ، نشرات مختلفة ، ١٩٧٠ – ١٩٧٧ .

١ – الاساس المعتمد لمعدل النمو .

ان الزيادة في انتاجية الارض كنتيجة لاستعمال افضل الطرق بالنسبة للانتاج ، هذه الزيادة تفسر الزيادة في ناتج الخضار . ان الاراضي التي تنتج المحاصيل ما عدا الخضار قد هبطت الى ٨٠٠٠ هكتار سنة ١٩٧٣ ، وهذا ما يربو على ١/ ٣ معدل ما قبل الحرب .

الزراعة تتم بواسطة الغطاء البلاستيكي قد اتسعت الى ٤٥٠ هكتار سنة ١٩٧٧ ، وهذا لا يزال يحتل جزءا ادنى من اجمالي الاراضي التي تنتج المحاصيل . وهكذا فان هذه الحالة الاخيرة ليس لها الا تاثير محدود على الانتاج . وكنتيجة لعدم توفر امكانية المنافسة مع المنتوجات الاسرائيلية ، فان انتاج البطيخ واليقطين قد ازيل كليا . وهذا ما كان له الوقع المؤثر على المزارعين في جنين ، حيث كان هؤلاء يمتازون ولفترة طويلة بانتاج هذين المحصولين .

ان التطورات التي حصلت بالنسبة الى محاصيل الحقول تحتاج الى مراقبة ادق كون الاتجاه العام يبدو غير واضح . وبعد وقت قصير بعد الاحتلال ، فان انتاج الحبوب ، والقطانة والسمسم قد عاد مرة ثانية ، ولكن في السنوات الاخيرة يبدو ان النتائج كانت فقيرة جدا . وبعض المصادر تدعي ان هناك زيادة كبيرة في انتاجية محاصيل الحقول (تصل الى ٨٠٪ بين ١٩٦٥ و١٩٧٣) "٧" . ولكن ذلك لم تثبته الاحصاءات التي اجريت حول الانتاج والاراضي المزروعة .

ان انتاج الزيتون ، اهم محصول زراعي ، والذي يحتل في سنة ١٩٧٣ ما يبلغ ٥٨,٠٠٠ هكتار او ٢٥٪ من المساحات المزروعة ، قد تأرجح ما بين ١١٠,٠٠٠ أطنان سنة ١٩٧٤ و١٠,٠٠٠ أطنان سنة ١٩٧٥ . وفي الاجمال فان الناتج يبدو في حالة الركود ، ولذلك يعود الى عديد من الاسباب منها اهمال معظم المساحات التي نبتت فيها اشجار الزيتون القديمة ، والدخول في عمليات انتاج من اراضي زرعت حديثا . اما التحسينات التكنولوجية . وبشكل خاص المكننة ، فلم تستطع ان تفعل فعلها في الاراضي الانحدارية . واكثر من ذلك فان انتاج الزيتون كونه من المشاريع التي تتطلب عملا كثيفا ، عليه ان يضطلع بمشاكل جادة تتعلق بالحراثة والتشذيب واللم . واضافة الى ذلك فان اجور العمل السائدة قد قلصت الارباح بالرغم من الزيادة التي بلغت عشرة اضعاف لسعر البيع من المزارع وذلك من ٧٠٠ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٦٨ الى ٧,٠٠٠ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٦ ، انظر الجدول رقم (٥). ان المشكلة الرئيسية التي يجب حلها في الوقت الحاضر هو اعادة استعمال المساحات الواسعة المهملة من كروم الزيتون ، هذا الاهمال الذي حصل كنتيجة للانكماش في العمل .

اما في قطاع المواشي ، فان الاهتمام قد انصب على انتاج اللحوم ، لحوم الطيور الى جانب اللحم الاحمر . اما انتاج البيض والحليب فلم يلقى اهتماما اوليا . وبالرغم من عدم توافر المعطيات الاحصائية ، فان الملاحظات التالية يمكن رصدها .

بالرغم من ادخال بعض التحسينات التكنولوجية ، فان قطاع الطيور الدواجن لم يستعد اهميته السابقة . وان الاستثمارات في الصناعة لا تزال تحمل بذور المخاطرة وعدم الاجتذاب طالما ان منتجي هذا القطاع يواجهون في اسواقهم المنتجات الاسرائيلية التي تتمتع بالدعم بما يفوق ١٥ – ٢٠٪ من كلفة الانتاج . وهذا ما يحصل ايضا بالنسبة الى تكاليف الاطعام (وخاصة العلف) حيث تلقى الدعم في اسرائيل ايضا ، وهذا ما يجعل صناعة المواشي لا تحوز اية رعاية . واكثر من ذلك ، هناك فقدان هيكلية تسويقية فاعلة ، وعدم توافر العمل لزيادة المشاريع التي تتعلق بالمواشي ، واذا وجد فباجر مرتفع جدا .

واخيرا فان مساحات مهمة من الاراضي الرعوية الجيدة قد صودرت او جعلت تحت السيطرة العسكرية . وفي مثل هذه الحالة نرى مثال مرتفعات طوباس في بلدة جنين . وخلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ـ ٧٥ ، فان قطعان كبيرة من المواشي قد نقصت بحوالي ١٠٪ "٨" .

ج . العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي

١ ـ موارد الارض :

ان الاراضي الزراعية الصالحة لعمليات الانتاج التكنولوجية الحديثة تصل الى ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، او تقريبا ٢٠٪ من المساحة الاجمالية . وهي تتألف من اغوار بمنخفضات تحت ١٥٪ وحوالي ٥٠٪ من الاراضي الصالحة للزراعة ، والتي تقدر بحوالي ٢٦٠,٠٠٠ هكتار ، تتألف من اراضي تلالية مع طبقة سميكة من التربة الصالحة لاشجار الزيتون وكروم العنب .

ان الاحصاءات المتوفرة حول استغلال الاراضي قد استخرجت من الجدول رقم (٥). وانه من الصعب التاكيد بسبب ندرة المعلومات على الاثار التي خلفتها المصادرات التي تمت بالنسبة للاراضي الزراعية وغيرها ، على الزراعة . واكثر من ذلك فهنالك علامات استفهام حول فاعلية المعطيات الموجودة في الجدول التالي (اذا ما اخذنا بالحسبان هذه التطورات). ومهما يكن فان هنالك دلائل تشير الى ان اسرائيل قد صادرت بطريقة او باخرى "٩" منذ ١٩٦٨ حوالي ١٥٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي او ٢٧,٣٪ من المساحة الاجمالية .

الجدول رقم (٥)

استغلال الاراضي في الضفة الغربية

١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، (مالاف الهكتارات)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٣
الاراضي الصالحة للزراعة	,,,,	...	٢٦٦,٩	٢٧١,٥	٢٦٥,٤	٢٦١,٤	...
الاراضي الغير محروثة	...	...	٦٠٧٠	٦٣,٨	٥٥,٨	٥٦,٩	...
الاراضي المحروثة	...	...	٢٠٦٧٩	٢٠٧٧٧	٢٠٩,٦	٢٠٤,٦	٢٠١,٧
الاراضي التي تنتج المحاصيل	٢٤٤,٦	٢٢٠,٩	١٧١,٩	١٧٢,٣	١٨٥,٨	١٦٨,٤	١٦٨,٢
اراضي تترك للراحة	...	...	٣٥,٠	٣٥,٤	٢٣,٨	٣٦,٢	...

المصدر : ب . ابو الحوايج ، الاطلس الزراعي للاردن ، المصدر السابق ، المكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ١٩٧٢ ، مجلد رقم ٢٣ ، الصفحة ٦٦٥ الدائرة الزراعية ، الزراعة في الضفة الغربية ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، الصفحة ٦ ـ ٨ .

هذه الاراضي قد استغلت لغايات مختلفة ، وبشكل رئيسي « كمناطق امنية » بناء وتوسيع المخيمات العسكرية ، والمستوطنات . لقد احتلت المستوطنات في نهاية سنة ١٩٧٨ ما يربو على ٣٤,٨٠٠ هكتار او ٦,٣٪ من المساحة الاجمالية (٦٨ مستوطنة من يسكن فيها ٩٠,٠٠٠ شخص)"١٠" وهذا ما كان له تاثير كبير على مساحات شاسعة من الاراضي الرعوية ، وايضا على ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي المحروثة ، والتي عزلت عن عمليات الانتاج (وبشكل رئيسي

حول المستوطنات).

ان المعطيات الموجودة في الجدول رقم (٥) تشير الى هبوط طفيف في الاراضي المزروعة وتلك التي تنتج المحاصيل في اوائل السبعينات ، وهبوط شديد عندما نقارن معطيات سنة ١٩٧٣ مع الوضع قبل الحرب . وبالاضافة الى الملاحظات التي اوردناها انفا ، يبدو مطلوبا تسليط الضوء على التطورات التي تتعلق بموارد الارض .

ان العمليات الزراعية التي تجري في اراضي الضفة الغربية والتي غالبها منحدرات تلالية تفقد اهميتها بشكل مستمر ازاء الاغراءات التي تاتي من اجور العمل في الزراعة وغيرها من الحرف في اسرائيل والبلاد العربية . وهذا الاتجاه ادى الى التخلي عن اراضي هامشية وزاد في القبول بالعمليات الزراعية الجزئية ، وفي نفس الوقت زاد من اجور العمل في الزراعة . وهذه الهزة البنيوية ، كان لها العديد من المؤشرات والتي يمكن ادراك معظمها من خلال النظرة العامة الى الاقتصاد ، وهذا في حد ذاته كان تطورا غير سليم لبناء اقتصاد محلي متين .

ان التطورات التي حصلت بالنسبة لموارد الارض ، كان لها تأثيرا اكيدا على الاساليب التي يتم بواسطتها انتاج المحاصيل . وكما هو مبين في الجدول رقم "٦" . فاننا نرى ان التغيرات الرئيسية التي حدثت باكرا في السبعينات كانت نقص في المساحات المزروعة بالنسبة الى محاصيل الحقول (وخاصة الشعير والكرسنة)، وعمليات زراعية اكثر بالنسبة الى الاشجار المثمرة وخاصة الزيتون .

واخيرا ، يجدر الانتباه الى التقسيم الواسع الذي حصل بالنسبة للاستملاك والذي يتراوح بين ١٠٠ هكتارات ، وهذا ما يحد من التحديث في العمليات الزراعية . وان اي تقسيم اخر في الممتلكات يجب ان يتوقف ، ويجب ان تبذل جهود ضخمة لتشجيع الري في الاراضي الزراعية . ان الاشكال المختلفة من التعاون الزراعي يجب ان تحدد وان ترى النور .

الجدول رقم (٦)

اساليب انتاج المحاصيل في الضفة الغربية

١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، (بالاف الهكتارات)

نوع الحصول	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٣
قمح	١٢١,٠	٩٠,٥٣	٩١,٥	٩٠,٢	١٠٧,٢	٨٩,٠	
شعير	٥٤,٩	٤١,٩	٤٥,٠	٤٥,٠	٥٧,٠	٤٦,٥	٤٣,٠
قطانة	٢٤,١	١٧,٤	٢٢,٥	٢٢,٠	٢٦,٥	٢٣,١	١٥,٠
كرسنة	١٧,١	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٠	١٠,٥	٩,٤	١٤,٠
سمسم	١٧,٧	١٤,٤	٦,٥	٦,٠	٥,٥	٤,٨	٣,٠
محاصيل اخرى	٤,٥	٣,٥	٣,٧	٤,٢	٤,١	٣,٥	٣,٧
خضار وبطاطا	٢٦,٤	٢٣,٦	٧,٩	٨,٥	٧,٥	٧,٠	٨,٠
بطيخ وبقطين	٨,٥	٧,٦	١,٥	٢,٦	٢,٦	٤,٣	١,٠
حمضيات	١,٢	١,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٤	
ثمار اخرى	٩٧,٦	٩٨,٥(١)(١)	٦٨,٩	٦٨,٩	٦٦,٥	٦٥,٤	٧٤,١
زيتون	٥٣,٦	٥٣,٧	...	...	...	٥١,٤	٥٨,٠

المصدر : ب . ابو الحوايج ، الاطلسي الزراعي للاردن ، المصدر السابق . المكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ١٩٧٢ ، المجلد ١٩٧٣ ، الصفحة ٦٦٥ . الدائرة الزراعية في الضفة الغربية ، الزراعة في الضفة الغربية ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، الصفحة ٦ ـ ٨ .

(أ) من نلك ٨١,٠٠٠ هكتار اشجار تحمل .

٢ . موارد المياه :

وكما هو مشار ، فان ٨,١٠٠ هكتار او ٤٪ فقط من الاراضي المزروعة كانت مروية سنة ١٩٧٣ . وهذا مما جعل الزراعة في الضفة الغربية تعتمد كليا على المطر ، مما يسفر عن عدم الثبات الذي يحصل دائما في الانتاج . وما عدا وادى الاردن والمنحدرات المرتفعة المحاذية فان الترسبات السنوية تصل في اكثر السنين الى ٣٥٠ ملمتر او اكثر ، مما يكفي لدعم المحصول التجاري . وان تحسين التجارب الادارية والتكنولوجية يمكن لها ان ترتفع بانتاج هذه الاراضي التي تعتمد على الري ، ولكن في الاجمال فان امكانيات هذه الزراعة محدودة "١٠" .

ان توافر الماء واستغلاله له اهمية حاسمة بالنسبة للزراعة في الضفة الغربية (من كلا المصدرين الجوفي والسطحي) وعلى اية حال ان التطورات في العقد الاخير كانت مروعة . **ان مصادر المياه السطحية** كانت تستعمل بشكل غير كافي لم يكن هنالك تخطيط وتنفيذ اي من مشاريع الري في الضفة الغربية ، وان مياه نهر الاردن لا يمكن ان تجر « لاسباب امنية "١٢" . وان عددا من الوديان والينابيع استغلت بمعدلات منخفضة الفعالة .

ان الامكانيات المستقبلية متوفرة (ومتابعة تحقيق هذه الامكانيات يجب ان يتم بشكل دؤوب) لبناء سدود في مختلف مجمعات المياه الصغيرة وغيرها من مخازن مياه المطر المتوفرة .

ان التجربة الناجحة في شمال سوريا والعراق صالحة لان تكون مثلا يحتذى ، فان المياه التي يمكن تجميعها صالحة لان تستغل في الري وصالحة ايضا لتروي دورة المحصول القصيرة التي تأتي بعد دورة المحصول الرئيسي والتي تدعم تكثيف الزيارة في العمليات الزراعية .

اما فيما يتعلق **بمصادر المياه الجوفية** ، فان حفر ابار جديدة قد حظر منذ حزيران ١٩٦٧ ، وحتى الاستعانة بالابار الموجودة قد تقلص ووضع تحت المراقبة . وهذا ما احبط اي توسع في انتاج الحمضيات والخضار ، اما العمليات الزراعية المكثفة فكانت نتيجة الزيادة والفاعلية في استغلال المياه . ومما يجدر الكشف عنه هو انه خلال عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، نرى ان ٣١٤ بئرا عربية من ما مجموعه ٣٣١ بئرا قد انتجت ٣٣ مليون متر مكعب من المياه ، بينما نرى ان ١٧ بئرا حفرت حديثا (بواسطة شركة المياه الاسرائيلية ماكروت) من اجل المستوطنات الاسرائيلية ، قد انتجت ١٤,١ مليون متر مكعب من المياه .

اكثر من نلك هنالك تصاريح بان هذا التطور الاخير قد افضى الى نضوب ونقص في منسوب المياه في عدد من الابار العربية . ومنذ الاحتلال فلقد جفت ما مجموعه ١٢ بئرا "١٣" .

ان الشلل الحاصل في استغلال موارد المياه تفسر تلك السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية في الحفاظ على موارد المياه الجوفية .

على اية حال فان المسح او الدراسات الهيدرولوجية قد اشارت الى ان كميات لا باس بها من امدادات المياه الى اسرائيل تنبع من الضفة الغربية (مياه المطر ، والسيول ، والمياه الجوفية).

ان الضفة الغربية يحدث فيها بشكل متواصل فائض سنوي من المياه يبلغ ٦٠٠ مليون متر مكعب على الاقل ، بينما ستعاني اسرائيل من عجز يبلغ ٢٦٥ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٩ ويمكن ان يصل الى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥ .

ولكي يبقى الوضع راكدا ، فنلك لا يتطلب اكثر من استمرار التعدي وانتهاك الحقوق الوطنية للسكان المحليين بالنسبة للمياه "١٥" .

٣ ـ التشغيل في الزراعة :

ان التشغيل الواسع لعمال الضفة الغربية كان الحقيقة البارزة في اللوحة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ ، وذلك لدعم النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي (بما فيه الزراعة) وبشكل خاص ، خلال الاوضاع المشجعة في النصف الاول من السبعينات ، انظر الجدول رقم "٧" .

بعد ان حصلت فترة الركود سنة ١٩٧٥ ، وتعمقت بعد نلك ، فان عمال الضفة الغربية الذين يعملون في اسرائيل قد تم الاستغناء عنهم خلال سنة ١٩٧٧ واعيدوا الى الضفة الغربية ، حيث تعتبرها اسرائيل « المستودع » لليد العاملة .

في سنة ١٩٧٤ والتي تعتبر سنة ازدهار ، نرى ان ٣٠,٩٪ من اجمالي القوة العاملة في الضفة الغربية كانت تعمل في اسرائيل ، وهذا ما قد تناقص الى ٢٧,٩٪ سنة ١٩٧٧ . ومن الملاحظ ان عدد العمال الذين يأتون من الضفة الغربية للعمل في اسرائيل يزداد طالما ان الدخول الى اسرائيل يتم معظم الاحيان بشكل غير قانوني .

ان الحقيقة الصارخة التي يجدر ذكرها هي ، انه في سنة ١٩٧٥ نرى ان عدد العمال في الضفة الغربية قد تناقص ، مما يوحي بان جزءا مهما من القوة العاملة قد غادر الضفة نهائيا الى الاردن ودول الخليج "١٦" حيث ان شروط الازدهار هناك لم تخمد .

ومن المهم ان نلاحظ ان عمال الضفة الغربية يعملون ولكنهم على الهامش ، فهنالك واجبات ملقاة على عاتقهم ويدفعون الضرائب كما يدفعها العمال الاسرائيليون ، ولكنهم لا يتمتعون ابدا بأي من الفوائد والامتيازات التي يتمتع بها العامل الاسرائيلي "١٧" .

وكما هو مبين في الجدول رقم (٧)، فان عدد العمال الذين يعملون بالزراعة في الضفة الغربية ، ونسبة هؤلاء الى اجمالي العمل ، قد تناقصت خلال الفترة قيد الدرس . ولكن تجدر الملاحظة بان السنوات التي يتعدى فيها المحصول المعدل العام ، كان يتم خلالها التوسع في العمل الزراعي . وان الهبوط الذي حصل من ٤٢,٤٠٠ شخص سنة ١٩٧٠ الى ٣١,٤٠٠ شخص سنة ١٩٧٦ كان ممكنا بسبب البطالة المتخفية والمنتشرة نسبيا ، وعدم التشغيل الكافي ، وايضا بسبب البطالة الموسمية في الزراعة . وان التغيير البنيوي المفاجيء كان له نتائج مهمة بالنسبة للضفة الغربية ، فلقد دفعت مزارعين هامشيين الى الخروج من دائرة العمل الزراعي وان عددا كبيرا كبيرا من صغار الملاك واولئك الذين يديرون مؤسسات متوسطة قد وجدوا انفسهم مجبرين على التخلي عن العمل الزراعي .

الجدول رقم (١)

عدد العمال في التشغيل العام ، وعددهم في الزراعة ،
في الضفة الغربية ، وذلك حسب مكان العمل ، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٧
(بالالاف ، وبالنسبة المئوية الى الاجمالي)

السنة	عدد العمال العام	عدد العاملين في الضفة الغربية			عدد العاملين في اسرائيل		
		العدد الاجمالي	العاملون في الزراعة		العدد الاجمالي	العاملون في الزراعة	
			العدد	النسبة المئوية الى الاجمالي		العدد	النسبة المئوية الى الاجمالي
١٩٦٧ احصاء رسمي	٨٢,٧	٨٢,٧	٢٧,٦	٣٣,٤			
١٩٦٨	٨٢,٩	...	...	...	....	....	...
١٩٦٩	٨٢,٤	٧٦,٠	٣١,٠	٣٧,٦	٨,٤	١,٧	٢٠,٠
١٩٧٠	١١٤,٥٦	٩٩,٨	٤٢,٤	٤٢,٥	١٤,٧	٢,٦	١٧,٧
١٩٧١	١١٦,٨	٩١,٢	٣٦,٧	٤٠,٢	٢٥,٦	٣,٣	١٢,٩
١٩٧٢	١٢٥,٢		٩٠,٣	٣٤,٣	٣٨,٠	٣٤,٩	٤,٣
١٩٧٣	١٢٦,٤	٧٨,٨	٣٠,٠	٣٤,٢	٣٨,٦	٣,٤	٨,٨
١٩٧٤	١٣٧,٤	٩٥,٠	٣٦,٠	٣٧,٩	٤٢,٤	٤,٥	١٠,٦
١٩٧٥	١٣٢,٣	٩١,٩	٣١,٨	٣٤,٦	٤٠,٤	٤,٤	١٠,٩
١٩٧٦	١٢٩,٧	٩٢,٦	٣١,٤	٣٣٣,٩	٣٧,١	٤,٥	١٢,٢
١٩٧٧	١٢٧,٤	٩١,٩	...	...	٣٥,٥	...	...

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء ، التليل الاحصائي ، نشرات مختلفة . ١٩٧٠ - ١٩٧٧ .

ان تقلص الارباح بالنسبة للمشاريع المختلفة ، والذي كان سببه ارتفاع كلفة الانتاج وخاصة العمل بالاجرة ، لم يعوض بواسطة ارتفاع الاسعار ، وزيادة اكلاف المعيشة جعلت كلفة البقاء في العمل الزراعي مرتفعة لجزء هام من مجموعات المزارعين الذين سبق ذكرهم . واكثر من ذلك فان منتوجات الضفة الغربية عليها ان تواجه منافسة المنتوجات الاسرائيلية التي تتمتع بشروط انتاج وتسويق مريحة ، منها على سبيل المثال ، تقديم العون بالنسبة للمياه والعلف ، والمكافآت لتشجيع التصدير ، الخ . هذه التقديمات توزع بشكل واسع في الزراعة الاسرائيلية . اضف الى ذلك ان عمليات التسويق متينة البنيان .

وعلى العكس من ذلك ، فان منتجات الضفة الغربية لا تتمتع بالامتيازات ذاتها .

ان التطور الاقتصادي قد الزم عقلنة العمليات الانتاجية وادخال تحسينات تكنولوجية ، وخاصة التوسع في مكننة الزراعة (التي تحل مكان العمال) والاستعانة بالاكتشافات الجديدة في المجال الزراعي .

ان استهلاك السماد قد ازداد من ٤,٠٠٠ طن سنة ١٩٦٨ الى ١٥,١٠٠ طن سنة ١٩٧٦ ، وازداد عدد التراكتورات من ١٤٧ سنة ١٩٦٧ ، الى ١,٥٣٤ سنة ١٩٧٦ . وفي الوقت الراهن فان الاستعمال الواسع الانتشار لمخزون البذور ومبيدات الاعشاب الضارة (والذي يحتل اهمية خاصة في الاقتصاد الذي يتميز بندرة العمل)"١٨" . وكما هو مشار اليه فيما يلي ، فان تكثيف العمليات الزراعية لم يلقى التسهيلات المناسبة وذلك بسبب ندرة رأس المال ، او على الاقل بسبب ندرة المؤسسات التي تمد الجمعيات الزراعية برأس المال .

ان تكثيف عمليات الانتاج (ارتفاع قيمة الانتاج بالنسبة الى الهكتارات المزروعة) كان العامل الرئيسي في ارتفاع انتاجية العمل (ان نسبة الاراضي الصالحة للزراعة الى العامل الذي يعمل في الزراعة بقيت ثابتة او ازدادت قليلا)، والذي تضاعف تقريبا خلال الفترة قيد الدرس ، انظر الجدول رقم (٨)

ان هذا دون ريب كان التطور الرئيسي الايجابي في المجال الزراعي خلال العقد المنصرم .

الجدول رقم (٨)

انتاجية العمل الزراعي في الضفة الغربية ، ١٩٦٨ ــ ١٩٧٦
(بالليرات الاسرائيلية ، حسب اسعار ١٩٦٨)

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
٤٧٧٩,٠	٥٣٤٥,٠	٣٤٧٩,٠	٤٦٣٤,٩	٦٥١٩,٠	٦٣٧٠,٠	٧٩٨٣,٣	٦٥٦٦,٠	٧٦٧٥,٥

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٣) و(٧) .

٤ ــ رأس المال .

ان كل مؤسسات التسليف قد نضبت بعد الاحتلال ، وان شركات التسليف الزراعية ، وتعاونيات التسليف الزراعية التابعة للاتحاد الاردني للتسيف قد اغلقت . ولذلك فان المزارعين الذين هم بحاجة الى القروض الزراعية قد اجبروا للذهاب الى مصادر غير رسمية او الى التماس القروض في الاردن .

وحتى في الوقت الحاضر ، فان مؤسسات التسليف التلقائية غير متوفرة"١٩" . ونرى ايضا ان الاستثمارات العامة كانت تحصل بناء على اغراض معينة ، لانه لم يكن هناك مؤسسة تحويل محلي مركزية مسؤولة عن التطوير الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص .

وفي الحقيقة ، كانت هنالك مبادرات قليلة جدا ، هذا اذا وجدت ، لتشجيع توظيف رأس المال .

ان معدل المدخرات كان مرتفعا خلال هذه الفترة ، ولكن الاستثمارات بقيت منخفضة على المستويين الكلي والنسبي حتى السنوات الاخيرة القليلة . ولكن حتى في السنوات الاخيرة ، فان الاستثمارات المنتجة في الزراعة والصناعة قد اكتسبت اهمية قليلة . وبعد احتلال الاراضي ، فان مؤسسات التمويل المحلية التي تهتم بالموارد المحلية وتوظفها في التنمية ، لم ترى النور .

وايضا فان مؤسسات التمويل الدولية ومنظمات التنمية لم تاخذ المبادرة بنفسها ولم يكن هنالك تشجيع من قبل الحكومة العسكرية للتوظيف في الاراضي المحتلة ككجزء من برنامج عمل تنموي كبير لحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها السكان .

في ظل هذه الظروف وفي ظل الوضع السياسي الذي نعرفه ، كان من الصعب توجيه المساعده التمويلية التي تاتي من الخارج او مصادر التمويل الخاصة في الاتجاه الصحيح اضافة الى ذلك فان غياب الزراعة الجماعية وغياب التعاونيات (التي يمكن في هذه الحالة ان تشكل ميكانيزما مناسبا لتوجيه واستغلال الموارد) قد شكل صعوبة اضافية من اجل تحسين شروط الانتاج والتسويق لمختلف مشاريع انتاج المحاصيل والمواشي .

ان الزيادة الفائقة في استغلال التكنولوجيا المتطورة ، ومحاولات تكثيف الزراعة كانت مطلوبة بالحاح بالنسبة الى مشاريع الاستثمار وراس المال . فقط المزارعون الذين يعملون بتمويل وافر ، كانوا قادرين على استيعاب التحسينات المطلوبة (تطوير الزراعة ، المكننة ، تمويل انتاج المحاصيل ، الاستثمار في بناء قاعدة للتسويق ، وخاصة في عمليات التبريد ، والتعليب وغيرها من المراحل .

٥ ـ التسويق :

ان الافتقار الى قاعدة مناسبة يحتاج لها التسويق والتسهيلات المتصلة بها ، وبشكل خاص ، تصنيف وتعليب المنتجات ، ومستودعات التبريد ، هي مشكلة حقيقية تواجه مزارعي الضفة الغربية .

وزيادة على ذلك ، فقد كانت هنالك عوامل رئيسية اضافية اثرت على القدرة التنافسية للزراعة في الضفة الغربية بعد الاحتلال . وفي الحقيقة ان الطريق كانت مفتوحة امام اسواق الضفة الغربية دون التقيد بالمنتجات الاسرائيلية التي كانت تنتج في ظل شروط انتاجية متفوقة وتتمتع بدعم مالي مرموق . الى جانب ان منتجات الضفة الغربية الزراعية تتمتع بموافقة مشروطة بالنسبة للاسواق الاسرائيلية .

ان اوضاعا مشابهة كانت موجودة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الاردن . ان سياسة الجسور المفتوحة ، كانت مطبقة فعليا فقط على التصدير الذي كان يلقى التشجيع الى حد ما بالدعم المالي . الاستيراد من الاردن كان معرضا للتعريفات القاسية وغيرها من الممارسات التي لها دورا حاسما في عدم تشجيع التجارة"٢١" .

مما سبق ، يمكن الاستنتاج ان اسرائيل قد استغلت الوضع لمصلحتها .

ان اساليب التجارة ، حجم وميزان التجارة الزراعي ، وميزان التجارة بشكل عام يمكن ملاحظته من الجدول رقم "٨" .

خاتمة

ان تجربة التطور الزراعي في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧ ، تعتبر مثلا للنمو دون الاستعانة بالتطور .

وكنتيجة لزيادة الكفاءة في العمليات الزراعية ـ ان وحدة من الارض والماء كانت تغل اكثر مما

هو متعارف عليه ـ نرى الانجاز النامي الذي حصل كان مرضيا بشكل عام . ومهما يكن فان هذا قد حجب التطورات التي حصلت بالنسبة للموارد الاساسية في الزراعة ، والتي لم يتم توسيعها ولا تطويرها . ومنذ الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ كان هنالك اهمال واضح لبرامج تطوير الموارد فيما يتعلق بالارض والمياه . فان مساحات واسعة من الاراضي قد اهملت ، ومعدلات التوظيف الزراعي قد هبطت ، وتطوير المؤسسات قد اهمل ايضا ، والقيام بالدراسات والبحوث قد اصبح مسؤولية الحكومة الاسرائيلية الخ .

وفي غياب برامج تطوير كاملة قوامها سلسلة من المشاريع الهادفة الى توسيع الاستفادة من الموارد ، يتساءل المرء حول الوسيلة والرؤية المستقبلية والمشاريع التي تتعلق بالزراعة في الضفة الغربية .

ان الجهود الهادفة الى تطوير القطاع الزراعي في المستقبل ، يجب ان تاخذ في الحسبان اولوية تطوير الموارد (الارض والمياه)، تطوير المؤسسات (التسليف ، التسويق ، والابحاث)، عمل زراعي جماعي تعاوني ، ودمج الاراضي ، تجديد صناعة الدواجن ، وتطوير انتاج الثمار .

المصادر

١ ـ اثناء تحضير هذه الدراسة ، اخذت معلومات قيمة من دراسة قصيرة ، معلومات احصائية وزراعية حول الضفة الغربية وقطاع غزة اعداد الصندوق القومي الفلسطيني ، دمشق ، كانون الاول ١٩٧٨ (الاصل بالعربي) ١٢ صفحة + جداول ملحقة .

٢ ـ ٣٠,١٪ من الزيادة في اجمالي الناتج القومي خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ / ٧٦ محسوبة من الزيادة في اجور العمل التي يحصل عليها العمال العرب في اسرائيل . وهذه الدفعة الخارجية من الدخل كان لها تأثيرات غير مباشرة على معدل النشاط الاقتصادي . اخذين في الحسبان التاثير الكبير للانفاق خلال هذه الفترة (١,٥)، فان اجور العمل في اسرائيل تفسر ولكن بصعوبة ٤٠ الى ٤٥٪ من النمو الملاحظ خلال الفترة التي اشير اليها . وهكذا فان النمو المؤثر الذي يولده الاقتصاد المحلي يربو على ١٧ الى ٨٪ سنويا فقط .

٣ ـ ب . فان اركادي ، **فوائد واعباء . تقرير حول اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦١** . منحة كارنجي من اجل السلم العالمي ، نيويورك ، ١٩٧٧ ، الصفحات ١١٦ ـ ١٢٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ .

٤ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، **مشاريع واتجاهات التطور لمجموعة من دول اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا** ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٧٨ ، صفحة ١٣ .

٥ ـ من اجل معالجة وافية لمشاريع التطور الزراعي بالشكل الذي اشار اليه مخططون اسرائيليون سنة ١٩٧٠ / ٧١ ، انظر الى ما كتبه ، هـ . بن شاهار ، أ . برغلاس ، و . مندلاك ، أ . سادان ، **التركيب الاقتصادي ومشاريع التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة** ، شركة راند ، مؤسسة فورد ، ايلول ١٩٧١ ، صفحة ١٥٢ .

٦ ـ هـ . م . اوارتمي ، **الزراعة في الضفة الغربية ، وجهة نظر جديدة** ، نشرة بحث رقم (١)، جامعة النجاح ، نابلس ، ثاني ١٩٧٨ ، صفحة ١٤ .

٧ ـ ليفي ، **التطور الزراعي في يهودا والسامرة ١٩٦١ ـ ١٩١٦** ، دائرة الزراعة في

الحكومة العسكرية ، بينت ايل ، ١٩٧٩ ، الصفحة ٤ .

٨) م . اوراتمي ، المصدر السابق ، صفحة ١٦ .

٩ ـ بما في ذلك مصادرة الاراضي العامة (٦/١ من اجمالي المساحة)، ومصادرة ممتلكات الغياب (التي تخص الفلسطينيون الذين نزحوا او ط دوا خلال وفور حرب حزيران ١٩٦٧ ، وذلك بواسطة تسييج الارض ، وشراء الاراضي وتعريض المزارعون لشتى اشكال الضغط وجعلهم يتركون الارض . جميل هلال ، **فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة ، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية تحت الاحتلال الاسرائيلي** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ايار ١٩٧٦ ، صفحة ٣٢ ـ ٣٤ .

١٠ ـ الجمعية العلمية الملكية ، **اهمية بعض موارد الضفة الغربية بالنسبة لاسرائيل** ، دائرة الاقتصاد ، عمان ، الاردن ، شباط ١٩٧٩ ، الصفحات ٤ ـ ٦ . و ، م . اوراتمي ، المصدر السابق الصفحة ٩ .

١١ ـ « اكوا »، **امكانيات قصيرة الاجل لزيادة انتاج الغذاء لمجموعة من دول اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا** ، بيروت ، اذار ١٩٧٧ ، الصفحات ٢٣ ـ ٣٣ .

١٢ ـ حديثا ، بدأت اسرائيل مشاريع ضخ المياه من نهري الاردن واليرموك الى المستوطنات في وادي الاردن وشمالي الضفة الغربية . الجمعية العلمية الملكية ، المصدر السابق صفحة ٧ .

١٣ ـ مأخوذة من هـ . اوراتمي ، المصدر السابق ، الصفحات ٧ ـ ٨ .

١٤ ـ ماخوذة من ، الجمعية العلمية الملكية ، المصدر السابق ، صفحة ٦ وانظر ايضا أ . ه . توما وحاييم دارين ـ درابكين ، **الحالة الاقتصادية في فلسطين** ، كروس هيلم ، لندن ، ١٩٧٨ ، الصفحات ٧٣ ـ ٧٨ .

١٥ ـ ان المناطق المزوية في اسرائيل ازدادت من ١٦١,٦٠٠ هكتار في ١٩٦٧/ ٦٨ الى ١٨٧,٠٠٠ هكتار في ١٩٧٥ / ٧٦ (١٦,٠٪)، وقد تم الحصول على ٨٠ مليون متر مكعب زيادة من المياه (١,٣٤٤ مليون متر مكعب استغلت سنة ١٩٧٥ / ٧٦)، المكتب المركزي للاحصاء ، نبذة احصائية عن اسرائيل ١٩٧٦ ، القدس ، ايار ١٩٧٧ ، صفحة ٣٠٠ .

١٦ ـ سنة ١٩٧٨ ، حوالي ٢٢,٠٠٠ شخص قد هاجروا ، حسب تقديرات المكتب التنفيذي للاراضي المحتلة ، عمان ، الاردن .

١٧ ـ جميل هلال ، المصدر السابق ، صفحة ١٦ .

١٨ ـ المكتب المركزي للاحصاء ، **احصاءات فصلية للمناطق المدارة** ، القدس ، المجلد ٧ ، الرقم ١ ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٥٣ .

١٩ ـ ما عدا نسبة صغيرة من التسليف وبفائدة معقولة ، عينتها دائرة الزراعة بعد الاحتلال والشروط التي يتم بواسطتها الحصول على القروض ، تجعل المشروع يموت موتا حقيقيا بعد سنين قليلة .

٢٠ ـ أ . ليبنر و ، م . بن شاهار ، اقتصاديات الاكتفاء والنمو ، دروس من اسرائيل والضفة الغربية كامبردج ، ماساتشوستس ١٩٧٥ ، الصفحات ١٧٣ ـ ١٧٤ .

٢١ ـ م . اوراتمي ، المصدر السابق ، الصفحات ٢١ ـ ٢٢ .